بالتعاون مع "الخدمة المدنية"

محاضرة لكبار موظفي "التنمية" حول برنامج تقييم الأداء الوظيفي

المنامة– وزارة التنمية الاجتماعية: في إطار التعاون المتواصل بين وزارة التنمية الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية، نظمت إدارة الموارد البشرية بالوزارة محاضرة تعريفية وتوضيحية حول برنامج تقييم الأداء الوظيفي بديوان الخدمة المدنية قدمها اختصاصي إدارة أداء في الديوان ممدوح المالود بحضور عدد من المسؤولين في الوزارة من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام، حيث قام المالود بتقديم شرح مفصل عن آلية إدارة الأداء الوظيفي ودور قسم إدارة الأداء الوظيفي في هذا الشأن، والذي يتمثل في الإشراف على تطوير وتنفيذ برنامج إدارة الأداء الوظيفي، وضع المعايير والإجراءات المتعلقة بالبرنامج، تقديم الاستشارات الفنية للأجهزة الحكومية فيما يخص برنامج الأداء الوظيفي، تقييم تطبيق البرنامج في الأجهزة الحكومية بشكل دوري وإعداد البيانات والإحصاءات التحليلية.

وأكد المالود في محاضرته أن نتائج تقييم الأداء تكون أساساً موضوعياً لاتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بتدريب الموظفين وتطويرهم وترقيتهم وتحفيزهم، وتوفير بيئة عمل أفضل لهم وتبسيط إجراءات العمل، وتحسين فعالية السياسات والأنظمة الإدارية، وتقييم البرامج التدريبية وجدواها وغيرها من القرارات الإدارية المتعلقة بتحسين الأداء الإداري.

وفي استيضاح لتعريف إدارة الأداء الوظيفي أكد ممدوح المالود أنها عملية اتصال مستمرة أساسها الشراكة وتشجيع الاتصال والحوار المنتظم بين الموظف والمسؤول المباشر، والتي من خلالها يتم: تحديد الأهداف والقدرات لكل موظف، تحديد التوقعات حول أداء المهام المناطة بالموظفين ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة، قياس الأداء وتحديد معوقات الأداء والعمل على إزالتها؛ لتحسين الأداء الفردي والتنظيمي.

وقال إن المسؤولية تتوزع بين أربع جهات، وهي ديوان الخدمة المدنية، الجهات الحكومية، المديرين والمشرفين، الموظفين، فديوان الخدمة المدنية يكون مسؤولاً عن تطوير واستمرار برنامج إدارة الأداء الوظيفي بشكل فعال وعن تحديد الإجراءات والأساليب التي يجب اتباعها في تقييم أداء الموظفين إلى جانب تقديم الدعم الفني والمشورة للجهات الحكومية؛ لتنفيذ إجراءات هذا النظام.

أما الجهات الحكومية، فتكون مسؤولة عن تطبيق برنامج إدارة الأداء الوظيفي

• المالود خلال المحاضرة

بشكل موضوعي وعادل، والتأكد من أن المسؤولين الإداريين يقومون بتقييم أداء موظفيهم بصورة منتظمة وبمتابعة نتائج تطبيق البرنامج؛ لتحسين تطبيق البرنامج لديها. بينما المديرون والمشرفون، فيكونون مسؤولين عن استيعاب موظفيهم واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية ومهام التنظيم الإداري، إلى جانب تقييم أداء موظفيهم مرة واحدة في السنة على الأقل وإعطائهم فرصة المشاركة في تطوير معايير الأداء ومناقشة نتائج التقييم ووضع الخطوات المحددة للارتقاء بمستوى أدائهم الوظيفي.

في حين يكون الموظفون مسؤولين عن تأدية واجباتهم الوظيفية بالأسلوب الذي ينعكس إيجاباً عليهم وعلى الخدمة بجهة عملهم، وأن يبذلوا قصارى جهدهم في تطوير قدراتهم باستمرار حسب متطلبات العمل.

واستعرض الاقسام الرئيسة لاستمارة التقييم الأساسية للوظائف الإشرافية وغير الإشرافية، والتي تتمثل في القدرات الأساسية، الأهداف والمهام الوظيفية المنجزة، الملاحظات حول الاداء والتوصيات، واوضح ان عملية إدخال نتائج التقييم السنوي للأداء للموظفين تبدأ اعتباراً من سبتمبر ولغاية ديسمبر من السنة ذاتها، وسيكون آخر موعد لإدخال نتائج التقييم هو 31 ديسمبر من السنة ولا يقبل النظام إدخال أية بيانات بعد هذا التاريخ، كما ويتعين على المسؤولين في المستوى الإشرافي الأعلى متابعة الرؤساء المباشرين في عملية تقييم موظفيهم؛ لضمان التزامهم بتعليمات نظام إدارة الأداء الوظيفي وإجراءاته، وعليه سيقوم المسؤول في المستوى الإشرافي الأعلى بمراجعة شاملة لنتائج تقييم الأداء كافة؛ لضمان اتساقها وعدالتها قبل الاعتماد من قبل الموظف والمسؤول المباشر، وتقديم الملاحظات والآراء بشأنها إن وجدت.

كما وأوضح المالود أن مجلس الوزراء قد أقر نظام تقييم الأداء الوظيفي (أداء) في يوليو2014 ليتم تطبيقه على جميع الموظفين في المستويات الوظيفية حتى درجة وكيل وزارة مساعد ومن في حكمه في جميع الجهات الحكومية المنضوية تحت مظلة الخدمة المدنية، ولهذا النظام العديد من المزايا، أبرزها التدرج السليم للأهداف الإستراتيجية للجهة الحكومية لتصل إلى أهداف فردية للموظفين، توحيد إطار إدارة الأداء في جميع الجهات الحكومية في الخدمة المدنية وترسيخ ثقافة الأداء، تحديد مهارات وقدرات كل موظف والتركيز على المسؤوليات التي تقع ضمن مهام العمل، خلق كفاءات وطنية جديرة وقادرة على تحقيق أهداف الجهة الحكومية، تقليل هجرة الكفاءات من الخدمة المدنية، تحديد أوجه الضعف في أداء الموظف ووضع خطط؛ لتحسين الأداء ودعم وتشجيع التعلم والتطوير المستمر.

وأوضح المالود كذلك أنه تم تحديد خطة التطبيق الفعلي لنظام (أداء) على مراحل واضحة وجدول زمني ومواعيد تهدف إلى قياس نظام "أداء" من خلال اتخاذ كل الأطراف المعنية بعملية التقييم خطوات متبادلة مبنية على دور ومسؤولية كل جهة خاضعة للإشراف والمراجعة الدورية من قبل ديوان الخدمة المدنية.

وفي ختام المحاضرة، استمع المحاضر إلى استفسارات وأسئلة الحضور، وأجاب على ما يخص موضوع المحاضرة، موضحا بعضا من المعلومات التي كانت بحاجة لتوضيح وإسهاب في الطرح.

الخميس آخر يوم للتقدم بطلب الإعفاء من الرسوم بالبوليتكنيك

• هيام جمعة

حدّدت كلية البحرين التقنية "بوليتكنك البحرين" بعد غد الخميس كآخر يوم للتقدّم بطلب الإعفاء من الرسوم الدراسية للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014 – 2015م، الذي كان قد فتح في الأول من الشهر نفسه، داعية الطلبة الراغبين في التقدم بطلبات الإعفاء إلى المسارعة في تقديم الأوراق المطلوبة قبل التاريخ المحدد لإغلاق باب التقديم.

وعن شروط التقدم بطلبات الإعفاء من الرسوم الدراسية، أشارت منسقة البعثات والمنح الدراسية هيام جمعة إلى أنه على الطلبة الراغبين في التقدم أن يكونوا مسجلين في الفصل الدراسي الحالي، وأن يكونوا من حملة الجنسية البحرينية، وليسوا من ضمن الحاصلين على بعثة أو منحة من أي جهة، مؤكدةً حرص البوليتكنك على توفير التسهيلات اللازمة لطلبتها، وتذليل جميع الصعوبات التي تواجههم وتعيق دراستهم. يذكر أن الإدارة التنفيذية في البوليتكنك، وبتوجيه كريم من مجلس أمنائها، عمدت خلال الفصل الدراسي الحالي إلى رفع سقف الطلبة المستحقين للإعفاء من الرسوم الدراسية، بحيث ضمت إليهم الطلبة المتفوقين دراسيًا والحاصلين على معدلات مرتفعة، في خطوة تهدف الإدارة من خلالها إلى تشجيع طلبتها على التفوق بل وتكريمهم عليه، بما يحقق رؤية البوليتكنك في تخريج طلبة يمتلكون جميع المهارات التي تجعلهم جاهزين للانخراط في سوق العمل فور تخرجهم، وبالتالي تكون البوليتكنك داعمًا أساسيًا لرؤية مملكة البحرين 2030 ومساهمًا فعالاً في تحقيق توجهاتها.

دورة تدريبية بشأن جرائم العملية الانتخابية

أقامت النيابة العامة ورشة تدريبية حضرها عدد من أعضاء النيابة أعضاء لجنة التحقيق والتصرف في الجرائم المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وقد تمّت مناقشة القرار الصادر من النائب العام علي البوعينين بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم سالفة البيان على أن تنتهي عملها بانتهاء العملية الانتخابية وإعلان النتائج النهائية.

حيث تتطلع تلك اللجنة إلى تحقيق العدالة والسير بالعملية الانتخابية في طريق النجاح سواء الانتخاب النيابي أو البلدي خاصة أن العملية الانتخابية الصحيحة تحتاج إلى قواعد وأصول ترتبط بالأخلاقيات والنزاهة بعيدًا عن الجرائم المخلة بالأمن والاستقرار، متمنين النجاح والتوفيق للقائمين عليها فيما يصب في مصلحة الوطن والمواطن وتعزيز المسيرة الديمقراطية في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

تنفيذًا لتوجيهات رئيس الوزراء... "الإسكان":

إلغاء استمارات رخص البناء المبدئية والاكتفاء بإجراء "البلديات"

أعلنت وزارة الإسكان عن إلغاء الإجراء الخاص بإصدار استمارات الرخص المبدئية للإضافات والتعديلات على الوحدات السكنية حديثة التشييد، والتي كانت تعد أحد المتطلبات الأساسية المطلوبة من المواطنين المتقدمين بطلب إجراء تعديلات على وحداتهم، على أن يتم الاكتفاء بإجراءات وزارة البلديات والتخطيط العمراني في هذا الشأن، وذلك اعتباراً من مطلع شهر نوفمبر المقبل.

وقال الوكيل المساعد للمشاريع الإسكانية سامي بوهزاع إن هذا الإجراء الجديد يأتي تنفيذاً لتوجيهات رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن تسهيل الإجراءات على المواطنين، وتبسيط

• سامي بوهزاع

متطلبات الحصول على الخدمات الحكومية، مشيراً في الوقت ذاته إلى تزامن هذا القرار مع سلسلة التحسينات التي تجريها وزارة الإسكان على مختلف خدماتها التي تقدمها للمواطنين؛ لرفع مستوى الجودة واختصار الإجراءات بما يسهل استفادة المواطنين من تلك الخدمات.

وأضاف بوهزاع أن وزير الإسكان باسم الحمر كان قد وجه في وقت سابق إلى تشكيل لجنة فنية تعنى بمراجعة الإجراءات الخاصة بتقنين آليات إجراء الإضافات والتعديلات الداخلية على الوحدات السكنية حديثة التشييد؛ للتسهيل على المواطنين من جهة، والحد من مخالفات البناء، وعلى ضوء هذه المراجعة ارتأت اللجنة إلغاء استمارة رخصة البناء المبدئية التي تصدرها الوزارة للمنتفعين بالوحدات الإسكانية الراغبين في عمل الإضافات والبناء ضمن هذه الوحدات، والاكتفاء بالإجراءات المعتمدة لدى وزارة البلديات والتخطيط العمراني.

وقال الوكيل المساعد إن الإجراء الذي تم إلغاؤه كان يقضي بقيام المواطن بتقديم طلب الحصول على رخصة البناء من وزارة البلديات، على أن تقوم بتحويل هذه الطلبات لمكتب الإرشاد الإسكاني بمدينة حمد، والذي كان بدوره يضطلع بدراسة الطلبات وزيارة المواقع وتجهيز الاستمارة الخاصة بذلك، على أن يتم إرسال تقرير فني إلى البلدية التي تقوم أيضاً بمعاينة موقع العمل ميدانياً، ومن ثم تضمين الاشتراطات في رخصة البناء النهائية، الأمر الذي كان يتسبب في مراجعة المواطن لأكثر من جهة حكومية حول معاملته.

وأوضح أن الآلية الجديدة ستقتصر على إجراء البلديات فقط، مع إلغاء دور مكتب الإرشاد الإسكاني في هذا الخصوص من خلال التوقف عن إصدار استمارات رخص البناء المبدئية اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2/11/2014، حيث سيتم الاكتفاء بنظر البلديات في طلبات رخص البناء المقدمة من المواطنين مباشرة شريطة أن يكون قد مضى على إبرام عقد الانتفاع عاماً واحداً، وألا تكون الإضافات متعارضة مع اشتراطات التعمير، وهي البنود المذكورة في عقد الانتفاع، وتهدف إلى الاستفادة من فترة ضمان المقاول.

"سادسة الشماليّة"... 10 مترشحين وأكثر من 10 آلاف ناخب

البلاد | أمل المرزوق

يترشح في الدائرة السادسة بمحافظة الشماليّة نحو 10 مترشحين هم: مجيد صالح، محمد البحار، يونس غريب، محمد عبدالرسول، السيد مؤيد، حامد فخرو، محمد آل عصفور، علي الصائغ، محمد العالي، ووجه نسائي واحد هو رؤى الحايكي. في حين بلغت الكتلة الانتخابيّة للدائرة نحو 10 آلاف و704 أشخاص.

وكانت هذه الدائرة ضمن المحافظة الوسطى قبل تفكيكها، حيث تشمل مناطق عالي وهورة عالي وسلماباد. وكانت الدائرة وفيّة لأبناء عالي من حيث ممثلها النيابيّ، إذ فاز في الفصل التشريعي الأوّل الاقتصادي وابن قريّة عالي عبدالنبي سلمان، الذي يشغل حاليًا منصب الأمين العام لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي، فيما فاز في الفصل التشريعي الذي تلاه ابن قريّة عالي أيضًا وعضو جمعية الوفاق سيد عبدالله العاليّ، قبل أن يعلن انسحابه من المجلس مع أعضاء كتلة الوفاق في العام 2011، ليفوز بالمقعد النيابي في الانتخابات التكميليّة النائب أحمد الساعاتي الذي يسكن منطقة عالي أيضًا.

رغم تنوّع الدائرة بما تضمّه من تشكيلة مختلفة من الناخبين من حيث التوجهات الدينية والفكريّة والسياسيّة، لكنها كانت وفيّة للمعارضة على مدى فصلين تشريعيين، قبل أن تفكك ضمن التوزيع الجديد للدوائر الانتخابيّة.

الانتخابات النيابية 2014

الانتخابات البلدية 2014

سادسة الشماليّة من بين الدوائر الهادئة التي لا تعيش زخمًا انتخابيًا، حتى في خيامها الانتخابيّة تبدو دائمًا متزنة بدون اهتمام ضخم بالمقار الانتخابيّة، رغم تعرض بعضها في الانتخابات التكميليّة لتخريب من قبل مخربين. وكان مراقبون قد وصفوا الدائرة بأنه تكاد لا تكون فيها مظاهر انتخابيّة. وفي انتخابات 2006 اشتكى بعض المترشحين من ممارسات جمعية الوفاق في الضغط على الناخبين خصوصًا كبار السن للتصويت لصالح مترشحهم حينها.